



لقد حقق المغرب خلال 20 سنة الماضية إنجازات كبرى ونوعية في جميع المجالات غيرت المنجزات المحققة في مجال التجهيزات الأساسية وجه المغرب وجعلته وجهة مفضلة للاستثمارات الخارجية ويسرت تحديث بنيات الإنتاج ومكنت من تطوير الخدمات فيما حققت السياسات القطاعية الوطنية نجاحات متفاوتة، وكان من ثمار كل ذلك تحسن المداخيل وولوج المواطنين إلى جيل جديد من الخدمات.

وبالتأكيد فإن المنجز في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وكذلك في مجال البنيات الأساسية ما كان ليتحقق لولا الإصلاحات الكبرى الجريئة التي اعتمدها بلادنا وخاصة ترسيخ البناء الديمقراطي وصيانة حقوق الإنسان وإيجاد إطارات تشريعية ومؤسسية وكذلك المناخ العام الملائم للتطوير والتحديث.

وقد كان من عناوين 20 سنة الماضية إطلاق مصالحت كبرى مصالحة مع التاريخ، مصالحة مع المجال، مصالحة مع الثقافات والحسم في قضايا مجتمعية كان ينبغي لها على أن معضلة يصعب حلها وقد يسر تراكم الإصلاحات والجرأة في التخطيط إلى أهم لها وتصورها وإنجازها واعتماد منهجية الإشراف والتوافق بمشاركة القوى الحية بالبلاد تحت قيادة جلالة الملك، وكذلك بالالتفاف حول الملكية.

لقد يسر كل ذلك وأثمر ما يمكن أن نسميه مناعة وطنية تدعو للاعتزاز وكان في أساس تحقيقه الإصلاح المؤسساتي والدستوري الحاسم والفاصل في 2011 عنوانه المصادقة على الدستور الجديد وتفصيل إصلاحات هيكلية متجهة نحو المستقبل كان البرلمان المغربي ولا يزال في صلبها ويقدر ما كانت هذه المحطة حصيد إصلاحاتهم انطلقت خلال 90 القرن الماضي وترسخت وأخذت أبعاد أعمق وجعلت الإنسان في صلبها مع تولي جلالة الملك

محضر الجلسة التاسعة والسبعين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 23 ذو القعدة 1440 هـ (26 يوليوز 2019م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعة وخمس دقائق ابتداء من الساعة الثالثة مساء والدقيقة الخامسة والخمسين.

جدول الأعمال: اختتام الدورة الثانية من السنة التشريعية الثالثة (أبريل 2019).

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. ونحن في الجلسة الأخيرة الثالثة، شكرا الناس ديال مكناس دائما حريصين على المنهجية، شكرا، سأقدم بقراءة العرض التقليدي لتقديم الحصيلة بنوع من الإيجاز قدر الإمكان.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب،

نعقد هذه الجلسة الدستورية المخصصة لاختتام الدورة الثانية من السنة التشريعية الثالثة في سياق وطني هام، ويصادف هذا الإختتام كما نعلم جميعا احتفال الشعب المغربي بالذكرى 20 لاعتلاء جلالة الملك، محمد السادس، أعزه الله، عرش أسلفه المنعمين، وهي مناسبة لتجدد لجلالة الملك، الولاء والإخلاص، وعزم وتعبئة مجلس النواب من أجل مواصلة الإنخراط في مشاريع التنمية وأوراش الإصلاح الإقتصادي والسياسي والمؤسسي والحقوقية التي يقودها ويرعاها جلالته.



والمجموعة النيابية أغلبية ومعارضة وأجهزة المجلس وعلى رأسها مكتب المجلس وكذلك الرؤساء ومكاتب الرؤساء و رؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها وأعضائها كل هذه اللجان معا بتكامل مع الحكومة بعيدة أن تختزل في بعدها الكمي إذ يتعلق الأمر في باب التشريع بمنجز نوعي يتمثل في المصادقة على مشاريع نصوص مؤسسة تقع في صلب الإصلاحات الكبرى التي تعتمدها بلادنا تكريسا لمسار الإصلاح والتقدم.

لقد ظل الرأي العام يتابع ويتطلع إلى مصادقة البرلمان على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية إعمالا لروح الدستور ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أوضح باسمكم بطبيعة الحال أن الأمر يتعلق بنصين أساسيين لهما من الأهمية ومن الأثر على المجتمع وعلى المستقبل ما كان يتطلب إنضاجا وتوافقا وطنيا أوسع وأكثر استيعابا للآراء إذ الأمر يتعلق بمشترك ثمين ويومي بالنسبة لجميع المغاربة يمتد في التاريخ ولكنه أيضا يوضح الطريق إلى المستقبل المشترك.

إن الأمر يتعلق فيما يرجع إلى القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بتكريس التعددية الثقافية واللغوية وتنوع الحضاري و بإعمال مقتضيات الدستور فيما يرجع صيانة تلاحم وتنوع مقومات الهوية الوطنية للمملكة تلك الهوية الموحدة بانصهار مكوناتها الغنية إن الأمازيغية أكبر وأثرى من أن تختزل في قوانين أو مراسيم قرارات إدارية على أهميتها فهي ثقافة غنية مشتركة بين المغاربة وهي جزء أساسي من تاريخنا وإحدى الركائز الأساسية لهويتنا وحضارة هذا البلد ويقدر ما تدعو المصادقة على القانون التنظيمي بشأن الأمازيغية للارتياح بقدر ما تضع على كاهلنا جميعا سلطات تشريعية وتنفيذية ومجتمعا مدنيا مسؤوليات

العرش بقدر ما أطلق دينامية جديدة في المجالات المتعلقة بصيانة كرامة المواطن المغربي.

وفي الجمل فإن إصلاحات أكثر من 20 عاما هي ما ييسر مناعة المغرب إزاء ارتدادات محيطه الإقليمي متموج أحيانا ومهتز أحيانا وعنيف ومدمر في أحيان أخرى، وقد كان وسيبقى من الطبيعي أن تكون قضية الوحدة الترابية للمملكة في طليعة اهتمامنا المشترك وأن تكون بطبيعة الحال أم القضايا وهدفا لجهودنا الجماعية بقيادة جلالة الملك، من أجل تثبيت سيادة بلادنا على أقاليمها الجنوبية وهو ما تحقق بسحب عدد من الدول اعترافها بالجمهورية الوهمية و بالدعم الواضح والصريح والمتزايد لمقترح المغرب بشأن الحكم الذاتي الذي يحظى بالتقدير الكبير من جانب المجموعة الدولية وبتثبيت سكان الأقاليم الجنوبية بمغريبتهم ومواصلة انخراطهم ومشاركتهم في البناء المؤسساتي و طنيا جهويا ومحليا وبمشاريع التنمية المهيكلية الجاري إنجازه في الأقاليم الجنوبية لتأهيلها حتى تكون واجهة المغرب على إفريقيا وبوابته نحو هذه القارة التي أصبحت لبلادنا مكانة متميزة بها وحيث يحظى المغرب بتقدير خاص تعززه الشراكات التي يقيمها مع الأغلبية الساحقة من بلدان القارة في سياق تنفيذ سياسة تركز على التعاون جنوب جنوب خاصة بعد عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، فإلى جلالة الملك محمد السادس، وإلى القوات المسلحة الملكية، وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة وإلى أخواتنا وإخواننا المرابطين في الأقاليم الجنوبية مثبتين الوحدة الوطنية ومدافعين عن سيادة الوطن كل التحية والتقدير والإجلال مراكمة لهذه المكاسب.

وفي سياق ترسيخ الإصلاحات وتعميقها وتوسيعها تأتي حصيلة ما نحن بصدد ترصيده خلال الدورة التشريعية التي تحتتم اليوم في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية واسمحوا لي أن أوضح أن هذه الحصيلة الجماعية التي ساهم في تحقيقها مجموع الفرق النيابية



لإنفاذ القانون علما بأن المجموعة المكلفة بتقييم السياسات العمومية بالمجلس تشتغل هذه السنة على موضوع التعليم الأولي الذي لا تخفى أهميته في النهوض بمستوى منظومة التربية والتعليم. أئحينا السيدات والسادة، السيدين الوزيرين، الدورة الربيعية من جهة أخرى بالمساواة بالمصادقة على قوانين طال انتظارها أعتقد أنها تدشن مرحلة جديدة في تجديد التشريعات الوطنية الموروثة عن فترة الحماية ويتعلق الأمر ب 3 قوانين بشأن أراضي الجماعات السلالية على مستوى التدبير والتحديد وما يترتب عن ذلك من استغلال واستثمار.

إن الأمر يهم قوانين إصلاحية تأسيسية تؤطر حقوق الجماعات السلالية وتقنن الاستغلال مما من شأنه ليس فقط صيانة حقوق الأفراد والجماعات ولكن جعل هذه الأراضي منتجة للثروة وللشغل في إطار القانون وعلى أساس التنظيم العصري مما سيمكن من تجنب العشوائية ويضمن حق الملكية باعتباره حقا دستوريا وينهي مئات النزاعات المزمنة حول هذه الأراضي التي ينبغي أن يخضع استغلالها وتديرها لحكومة ملائمة للسياق الاقتصادي والاجتماعي الجديد ولأنماط الإنتاج الجديدة.

لقد مكنت إصلاحات أكثر من عقدين من الزمن المغرب من أن يصبح قوة صاعدة وبلد شريك ذي مصداقية على الساحة الدولية ومن نسج علاقات متعددة الأبعاد مع العديد من البلدان والتكتلات الاقتصادية.

وقد كان مجلس النواب دائما منخرطا في دينامية توطيد العلاقات الخارجية لبلادنا من خلال الدبلوماسية البرلمانية وبالموازاة مع ذلك وفي إطار المهام التشريعية وافق المجلس خلال هذه الدورة على عدة اتفاقيات.

وفي هذا الصدد تندرج مصادقة المجلس على مشروع قانون يوافق بموجبه على إتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية،

كبرى وإذا كنا في مجلس النواب مطالبون بالمراقبة القريبة والدقيقة لتنفيذ مقتضيات القانون فإنها كذلك مطالبون جميعا بالإبداع والاجتهاد في صيغ تنفيذها وبالجودة المطلوبة وبتكثيف البحث الأكاديمي والتكوين والتقييم حتى يتأكد أثر هذا التشريع على علاقة الإدارة بالمواطن وكذلك في الحياة

وكذلك في الحياة العامة ويتعلق الأمر فيما يخص القانون التنظيمي بشأن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي لها علاقة وثيقة بالقانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية بنص يؤطر تفعيل الإصلاحات الجوهرية والمبادئ الواردة في الدستور، إذ يحدث مؤسسة دستورية مهمتها اقتراح التوجهات الكبرى للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية وتنمية وحماية اللغتين الرسميتين للبلاد وباقي اللهجات المحلية وفي مقدمتها الحسانية هاد الرافد الأساسي الغني في الثقافة المغربية وبمصادقتنا على هذين النصين نكون قد أئحينا تقريبا المصادقة على القوانين التنظيمية المنصوص عليها في دستور 2011 في انتظار المصادقة على القانون التنظيمي المتعلق بحق ممارسة الإضراب الذي ينبغي أن ننضج التوافق الوطني حوله اعتبارا لأهميته وآثاره.

وفي نفس أفق الإصلاح صادق المجلس على مشروع قانون إطار يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي كان موضوع نقاش وطني واهتمام خاص من جانب الرأي العام مما يعكس ما تكتسبه المسألة التعليمية في بلادنا من اهتمام ومن مكانة مركزية بالنسبة للأسر ولا يخفى على الجميع رهانات هاد الإصلاح والمعول تحقيقه من هاد القانون وإذا كان اعتماد القانون الإطار سيوضح الرؤية أمام الجميع فيما يتعلق بقطاع حيوي بكل المقاييس سيلزم الجميع بالبناء على التراكم ويجنب إخضاع المدرسة العمومية لتقلبات السياسات الحكومية فإنه في نفس الوقت يضعنا في السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى جانب الشركاء الاجتماعيين أمام مسؤوليات جديدة تتعلق بالتنفيذ أي بالمراسيم التطبيقية



في الشق الرقابي واصلت اللجن النيابية الدائمة مهامها الرقابية بمساءلة أعضاء الحكومة ورؤساء ومسؤولي عدد من المؤسسات العمومية، وأود في هذا السياق أن أثنى العمل الذي تقوم به كل اللجن الدائمة ومن بينها ما تقوم به لجنة مراقبة المالية العامة، التي استمعت وناقشت عروض رؤساء مؤسسات عمومية إستراتيجية بحضور الوزراء الأوصياء على كل قطاع معين.

وبطبيعة الحال لا تحفى عليكم أهمية ذلك في تكريس ثقافة الرقابة على المال العام وعلى التدبير ومن أجل أعمال الحكامة في المرفق العام، وأؤكد مرة أخرى نفس التثمين إلى كل اللجن الدائمة التي تكرر جزءا من أشغالها للمهام الإستطلاعية التي تنجزها كإطار وكوسيلة للمراقبة البرلمانية المتسمة بالقرب والعمل في الميدان وترصيد التقييم إلى جانب النهوض بمهامها التشريعية.

لم تتنا كثافة أشغال المجلس التشريعية والرقابية عن مواصلة اشتغالنا في واجهة الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، وفي هذا الصدد كانت قضية الوحدة الوطنية مرة أخرى وستظل في صلب مهام. وستظل فيه صلب مهام أعضاء المجلس وأجهزته في إطار المنظمات والمنتديات البرلمانية الثنائية والمتعددة الأطراف، وفي إطار اللقاءات الثنائية الثنائية مع البرلمانات الوطنية في باقي البلدان واسترشادا بالرؤية الملكية وبالنهج الذي يريعه جلالته فيما يخص العلاقات الخارجية للمغرب واصل مجلسنا انخراطه في مسيرة التعريف بمشروعية تثبيت سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية وشرح المضمون الديمقراطي لمقترح الحكم الذاتي.

وفي هذا الصدد حرصنا على أن نكون استباقيين بإجراء اتصالات ومباحثات وتنظيم منتديات مع عدد من البرلمانات الوطنية والجهوية خاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقية وكذلك في آسيا حيث نشغل بدنامية والتزام مع كل مجموعات الصداقة في منظمات برلمانية جهوية وقارية نقيم من خلال ذلك علاقات متميزة مع برلمانات بلدان صاعدة خاصة بشرق غرب آسيا.

والتي تعتبر مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات الإقتصادية الإفريقية، وستمكنا بلادنا بحكم إمكانياتها واستثماراتها في القارة بمن الولوج الحر للأسواق الإفريقية.

وفي نفس أفق الشراكات الدولية التي تربط بلادنا من التكتلات العالمية صادق المجلس على مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد البحري المستدام بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي، الذي يعتبر شريكا إستراتيجيا تقليديا للمغرب ولا تحفى علينا جميعا أهمية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من الناحية الإستراتيجية والإقتصادية والإجتماعية في سياق إقليمي، يتميز كما أشرنا إلى ذلك في منطقة حوض المتوسط بنزاعات الداخلية وعابرة للحدود مزممة وتتسبب في مآسي إجتماعية كبرى، التي تتجسد في المهجرات القسرية والنزوح الجماعي واللجوء والإرهاب، وسواء تعلق الأمر بإفريقيا أو أوروبا أو غيرها من الفضاءات الجيو سياسية، فإن مجلس النواب مطالب بمواصلة التعبئة من أجل تتبع مسار إنجاز الإتفاقيات المبرمة، ومواكبة الدبلوماسية الوطنية في معاركها من أجل تحصيل مكتسبات المغرب كقوة صاعدة ذات مصداقية.

وفي نفس السياق كانت الجلسات الشهرية المخصصة للسياسة العامة التي يجيب فيها رئيس الحكومة على أسئلة أعضاء المجلس مناسبة لمناقشة بناء لما لا يقل على 8 مواضيع، تم الصحة، الجهوية، اللاتمرکز الإداري، السياسة المائية وكذلك أوضاع إخواننا وأخواتنا في المهجر.

وتميزت كذلك هذه الدورة بمناقشة حصيلة العمل الحكومي برسم النصف الأول من الولاية 2012-2016، والتي قدمها السيد رئيس الحكومة وكانت مناسبة أخرى للتفاعل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولمناقشة عميقة للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ببلادنا.



لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي، وانطلاقاً من الممارسة وبعد حوالي ثلاث سنوات من دخول القانونين التنظيميين حول العرائض والملمات ينبغي أن نستشرف جماعة في البرلمان والحكومة إمكانية جعل شروط ومساطر تلقي العرائض والملمات أكثر مرونة وأكثر واقعية وهو ورش تشريعي ينبغي استشرافه في الأجل المنظور.

السيدات والسادة النواب،

في سياق تفعيل الآليات التي أحدثها المجلس في تجويد أعماله وصلت المجموعات الموضوعات والمهتمة بالقضية

والمهتمة بالقضية الوطنية والمساواة والمنصفة والقضية الفلسطينية والشؤون الإفريقية اشتغالها وسنحرص ابتداء من الدخول البرلماني المقبل على استثمارها من أجل الإشتغال على كل النتائج التي ستتوصل بها هذه المجموعات الموضوعاتية؛

في النهاية،

السيدات والسادة النواب،

السيدان الوزيران،

تشارف السنة التشريعية الثالثة على الإنتهاء مما يفرض علينا جميعاً العمل على اتمام الأوراش الإصلاحية التي دشناها والتي ينبغي أن تعزز دينامية الإصلاح التي تعرفها بلادنا، ذلكم كما نعلم جميعاً ونحن مقتنعون جميعاً بذلك أن الإصلاح محتاج دوماً إلى نفسن مجدد وإلى الزخم الذي تمنحه المشاركة الواعية؛

في الختام، أود أن أشكر السيد رئيس الحكومة، وكافة أعضائها ومن بينهم السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني كما أتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء المجلس، إذ أن مساهمة الجميع وروح التعاون التي طبعت أشغالنا يسر إنجاز هذه الحصيلة التي نعتبرها حصيلة الجميع، وهي أولاً وأخيراً للوطن. وأشكر أيضاً

وبالموازاة مع التعريف بالإصلاحات التي تعتمدها بلادنا وإمكاناتها الإستثمارية ومواقفها ونهجها السلمي في تسوية النزاعات والأزمات، واصلنا مبادرتنا الإقليمية والدولية واشتغالنا في إطار دبلوماسية برلمانية من أجل السلم، من أجل العدل، ومن أجل التوازن في العلاقات الدولية بغية تسوية المعضلات التي تسائل المجموعة الدولية كالهجرة واللجوء والإختلالات المناخية والتصدي للآفات التي تعتبر تهديداً للأمن الجماعي كالإرهاب والتطرف والتعصب إلى غير ذلك.

وفي هذا الصدد، واصلنا في جميع المناسبات الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني ولم نفوت أي مناسبة للترافع عن قضيته العادلة، وقد واصلنا اشتغالنا في واجهة الدبلوماسية البرلمانية على أساس الإستدامة والمأسسة والترصيد وبناء الثقة تزداد قناعتنا.

السيدات والسادة النواب،

في إطار أجهزة المجلس، المكتب، رؤساء الفرق، والمجموعة النيابية، رؤساء اللجان بأن الحصيلة الإيجابية المحققة كانت بفضلكم جميعاً بفضل الإنخراط الجماعي ومنهجية التوافق ولكنها كانت أيضاً ثمرة نط الحكامة التي اعتمدها جميعاً، وفي هذا الصدد ينبغي التذكير بمواصلة رصد حضور أعضاء المجلس في الجلسات العامة وقرنا توسيعه خلال هذه الدورة ليشمل كذلك الحضور أشغال اللجان الدائمة، وتكريسا لواجب افتتاح المجلس على المجتمع وإعمالا لمفهوم البرلمان المنفتح عقدنا أول اجتماع موسع بمعية أعضاء مكتب المجلس مع عدد كبير من هيئات المجتمع المدني من جمعيات وإتلافات جمعوية وقد مكنا هذا اللقاء من اكتساب تصور عن كيفية مأسسة انفتاحنا ولقاءنا مع المجتمع المدني، هذا الشريك الأساسي في ترسيخ الديمقراطية التشاركية وكذلك الحكامة.

وفي نفس السياق ينبغي التذكير بمشروع لجنة العرائض بالمجلس في أشغالها وتلقيها لأول عريضة في إطار الديمقراطية التشاركية إعمالاً



الحديث إلى تحصيلها ومأسستها بمؤسسات دستورية تنتصر لقيم العدل والإنصاف ورهانات التحديث والدمقرطة؛

إنها عشرون سنة من المبادرات الملكية المولوية السامية إلى إيلاء الإعتبار إلى الوضع الإعتباري للمرأة والأسرة والطفولة، وتحفيز الشباب على الإنخراط في مسارات الحياة الوطنية بثقة في التاريخ وفي المستقبل، وإنها، يا مولاي، عشرون سنة من البناء المؤسساتي

المؤسساتي والآداء التشريعي والإثراء الدستوري والتنمية السياسية الدائمة لخيارات التعددية والانفتاحات والحوار والتوافق والإشراك، ومن هنا حثكم المتواصل لنواب الأمة على نصح ممارسة تشريعية جادة وهادفة ومتجاوبة مع تحولات الواقع وإكراهاته ومتطلباته و دبلوماسية برلمانية استباقية لم تتأخر عن مواعيدها مع واجبها الوطني ولا تلاكنت في أن تحضر بقوة ومسؤولية وفعالية في جميع المنتديات والمحافل البرلمانية العربية والإسلامية والإفريقية والجهوية والإقليمية والدولية، وذلك إسهاما في ترسيخ إشعاع مملكتكم السعيدة وخدمة المصالح العليا للبلاد وفي مقدمتها وحدتنا الترابية وكذا الإسهام في دعم قضايا السلم والشرعية في العالم وفي طليعتها القضية الفلسطينية العادلة.

إننا يا مولاي لفخورون بمهدين العقليين من حكم الرشيد المتبصر، معتزون بتوجيهاتكم المولوية الكريمة، التي سعت مكونات مجلس النواب كلها إلى تجسيدها في حقل التشريع وتأهيل الترسانة القانونية الوطنية ومراكمة مزيد من رهانات الإصلاح كان آخرها المصادقة على مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي يعتبر حدثا تشريعا متميزا في مسار إصلاح هذه المنظومة وتأهيلها، ومشاريع القوانين الخاصة بإصلاح وضعية الأراضي السلالية التي ستشكل أداة للمساهمة بالنهوض بالعالم القروي وتطوير فلاحتنا وتشجيع الإستثمار المنتج لفرص الشغل.

جميع المصالح الساهرة على أمن المؤسسة، كما أشكر ممثلي وسائل الإعلام الذين تناولوا الشأن البرلماني، كل من زاوية نظره، والشكر بالطبع موصول لموظفات وموظفي المجلس على تعبئهم المتواصلة من أجل مواكبة أعمالنا، شكرا على إصغاءكم والسلام عليكم ورحمة الله.

الآن نستمع إذا سمحتم لتلاوة البرقية المرفوعة إلى جلالة الملك.

السيدة أسماء اغلالو امينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين،

مولاي صاحب الجلالة والمهابة، دام لكم العز والتمكين وبعد،

يتشرف خديم الأعتاب الشريفة، رئيس مجلس النواب، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة مكونات المؤسسة التشريعية بأن يغتنم مناسبة اختتام أشغال الدورة الثانية من السنة التشريعية الثالثة من الولاية العاشرة، ليرفع إلى الجناب الشريف برقية ولاء وإخلاص، ضارعا إلى الله عز وجل أن تجردكم يا مولاي وأنتم تتمتعون بموفور الصحة والعافية وسعة من الطمأنينة وراحة البال، وإن المصادقة السعيدة التي تجمع هذه الأيام بين اختتام هذه الدورة التشريعية واحتفالات شعبكم الوفي بالذكرى العشرين لتربع جلالتم على عرش أسلافكم الميامين، لتجعل هذه اللحظة التشريعية موسومة بسمة تاريخية ملموسة لها قيمتها المضافة، كما تجعلها تفجر ينبوعا من مشاعر الإعتراز الصادق بما حققتموه لشعبكم الوفي وبلدكم الأمين من أسباب اليسر والأمن والاستقرار والأمل في الحاضر والمستقبل إنها عشرون سنة من البناء الإقتصادي والإجتماعي والأنصاف الحقوقي وإعادة الإعتبار للبعد الثقافي والدمقرطة اللغوية بل والدسترة الشجاعة لمكونات الهوية الوطنية، والسعي



إن مجلس النواب في محتتم هذه الدورة، وفي غمرة تخليد الذكرى العشرين لعيد عرشكم المجيد ليجسد لكم، يا مولاي، صادق التهاني وأطيب المتمنيات لجلالتكم وللأسرة العلوية الشريفة ولشعبكم المتعلق الوفي، حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم وأعزكم بعزه ونصركم بنصره وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الأمير المحبوب مولاي الحسن وشد أزركم بصنوكم سمو الأمير الجليل مولاي رشيد وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

حرر بالرباط في 23 ذو القعدة 1440

الموافق ل 26 يوليوز 2019

خديم الأعتاب الشريفة الحبيب المالكي

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، رفعت الجلسة.